

## كتاب المضمون به على غير أهله

GAL برقم ٥٨ [ « المضمون به عن غير أهله » ] - وهو مُهْدَى لأخيه أحمد؛ ابن خلكان ٣/٣٥٤ .

### المخطوطات

الديوان الهندى برقم ١٨٩٢ فى ٣٠ ورقة، مسطرتها ١٥ سطرًا، وتاريخ نسخته سنة ١١٠٩ هـ/سنة ١٦٩٧م؛ برلين ١٧٢١؛ ليدن ٥/١٨٩٤؛ باريس ١٣٣١ [٣]؛ بطرسبرج ٢٤٧ [٣]؛ أيا صوفيا ٢٠٠٠ [٣]؛ دار الكتب المصرية ط٦ : ١١٥؛ الخزانة التيمورية مجموع ١: ١٢؛ الإسكندرية ٨٧ [١] فنون، ١٥١ [٩] فنون (بمنوان: «العلق المصون...»)؛ ليدن ٥/١٩٨٤؛ امبروزيانا (RSO, III 578) A 94, vii؛ ما نشتر فهرس منجانا M 71؛ أيا صوفيا ٢٢٤٦ [٥]؛ قليج على ١٠٢٦ [٦]؛ ولى الدين ١٨٢٩، دار الكتب المصرية ط١ : ٣٥٩؛ القدس، الخالدية، ٧٧ : ٢ [٢]؛ آصفية ١ : ٣٨٨ [١٤ (٣)]؛ رقم ٢٦٢ علم الكلام طلعت بدار الكتب المصرية؛ مجاميع طلعت رقم ٨٢٢ من ورقة ١ - ٢٠، تاريخه سنة ١٢٠٢ هـ؛ لاله لى باستانبول رقم ١٣٩٠؛ دلا الكتب المصرية برقم ١٧٧ تصوف .

### الطب

ضمن مجموعة بالقاهرة سنة ١٣٠٣، سنة ١٣٠٩، بهامش «الإنسان

برقم ٢٥ تصوف؛ عمومية باستانبول ٣٢٥٨؛ أيا صوفيا ٢١٧٣؛ ٢١٧٤، ٢١٧٥؛ الفائح باستانبول برقم ٢٩٠٢؛ كوبرلى برقم ٧٩١، ٧٩٢؛ سليم أغا الملحق ١٠٨؛ بلدية الإسكندرية برقم ٢٢٥٨ - ج؛ برلين برقم ١٧١٥ بتاريخ سنة ١٧٩٣ برقم ١٧١٦ بتاريخ سنة ١٨٢٠ هـ، و برقم ١٧١٧ (لم يذكر تاريخها)؛ و برقم ١٧١٨ (لم يذكر تاريخها)؛ دار الكتب المصرية برقم ٤٢٢٧ تصوف تاريخها سنة ١١٢٨ هـ؛ پرنتون، مجموعة جارت برقم ٢٠٣٧؛ باش أغا فى جلفه (فهرس باسيه) برقم ٨. الظاهرية: عام ٥٧١١، ٨٣٩٤، تصوف ٢١، ٢٥؛ فهرس بنسكيور ج ١٣ برقم ٨٤٦ = مفتاح الكنوز الخفية ص ١٢٨ برقم ١٢٧٨، فى ١٠٢ ورقة مسطرتها ١٨ سطرًا، تاريخه سنة ١٠٩٩؛ ما نشتر برقم ٧٢ فى ٩٥ ورقة، مسطرتها ٢٣ سطرًا مفا ٢٣ X ١٢,٥ سم بخط نسختى حوالى سنة ١٦٤٠ م .

### الطب

القاهرة سنة ١٣٢٨/١٩١٠م؛ القاهرة بدون تاريخ (المكتبة التجارية، مطبعة الاستقامة).

### دراسات

راجع:

Tholuck : *De vi, quam Graeca philosophia in theologiam ... exercuerit.* Hamburg, 1835 .

الكامل للجيلاني : القاهرة سنة ١٣٢٨ ، وسنة ١٣٦٨ هـ ( = سنة ١٩٤٩م -  
مطبعة صبيح ) .

## شروح

لعبد الله بن عبد المجيد العبيدي ( المتوفى سنة ٧٤٩ / ١٣٤٨ ) وطبع بالقاهرة  
سنة ١٩١٣ .

\*

ولابن تيمية في هذا الكتاب رأى خاص يحسن أن نسجله . فقد قال في  
« نقض المنطق » ( مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة ١٣٧٠ هـ / سنة ١٩١٥ )  
عن كتاب « المضمون به على غير أهله » ما يلي : « إذا طلبت ذلك الكتاب ،  
واعتقدت فيه أسرار الحقائق وغاية المطالب ، وجدته قول الصائبة المتفلسفة بينه ،  
قد غُيّرت عباراتهم [ ٥٤ ] وترتيباتهم . ومن لم يعلم حقائق مقالات المباد  
ومقالات أهل البطل يعتقد أن ذلك هو السر الذي كان بين النبي صلى الله  
عليه وسلم وأبي بكر ، وأنه هو الذي يطلع عليه المكاشفون الذين أدركو الحقائق  
بنور الهى . فإن أبا حامد كثيراً ما يحيل في كتبه على ذلك النور الإلهى ، وعلى  
ما يعتقد أنه يوجد للصوفية والتبّاد برياضتهم وديانتهم من إدراك الحقائق وكشفها  
لم ، حتى يزعموا بذلك ما ورد به الشرع ...

[ ٥٥ ] وأما « المضمون به على غير أهله » فقد كان طائفة أخرى من العلماء  
يكذبون ثبوتهم عنه ، وأما أهل الخبرة به وبمجاله فيعلمون أن هذا كله كلامه ،  
للمهم بمواد كلامه ومشابهة بمضه بعضاً . ولكن كان هو وأمثاله - كما قدمت -  
مضطربين لا يثبتون على قول ثابت ، لأن عندهم من الذكاء والطلب ما يتشوفون

به إلى طريقة خاصة المطلق ، ولم يُقدّر لهم سلوك طريقة خاصة هذه الأمة الذين  
ورثوا عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - العلم والإيمان ، وهم أهل حقائق  
الإيمان والقرآن ... ولهذا كان الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح يقول - فيما رأيت  
بخطه - : أبو حامد كثر القول فيه ومنه . فأما هذه الكتب - يعنى المخالفة  
للحق - فلا يُلتفت إليها ، وأما الرجل فيسكت عنه ويفوض أمره إلى الله ..

« ( ٥٦ ) فقد رد عليه علماء المسلمين ، حتى أخص أصحابه أبو بكر بن العربي ،  
فإنه قال : « شيخنا أبو حامد دخل في بطن الفلاسفة ، ثم أراد أن يخرج منهم  
فما قدر . وقد حكى عنه من القول بمذاهب الباطنية ما يوجد تصديق ذلك  
في كتبه . وردّ عليه أبو عبد الله المازرى في كتاب أفرده ، وردّ عليه أبو بكر  
الطرطوشى ، وردّ عليه أبو الحسن المرغينانى رفيقه ، رد عليه كلامه في « مشكاة  
الأبوار » ونحوه ، ورد عليه الشيخ أبو البيان ، والشيخ أبو عمرو ابن الصلاح وحذّر  
من كلامه في ذلك هو وأبو زكريا النواوى وغيرها ، ورد عليه ابن عقيل ، وابن  
الجوزى ، وأبو محمد المقدسى ، وغيرهم » . ( ص ٥٣ - ص ٥٦ ) .  
فابن تيمية يذكر إذن أن بعض العلماء أنكروا أن يكون الكتاب للزنى ،  
ولكنه إنكار من يدافع عنه فيحمله بتنصل من كتب يرى ابن تيمية أن أهل  
الخبرة به وبمجاله ليعلمون أنها له .

ومن هؤلاء العلماء ابن الصلاح ، فقد ذكر السبكي ( الطبقات ج ٤ ص ١٣١ )  
ما يلي : « وذكر ابن الصلاح أن كتاب « المضمون » المنسوب إليه معاذ الله أن  
يكون له ! وبين سبب كونه مختلفاً موضوعاً عليه . والأمر كما قال . فقد اشتمل  
المضمون على التصريح بقدم العالم ، ونفى العلم القديم بالجزئيات ، ونفى الصفات -  
وكل واحد من هذه يكفر الزنى قائلها ، هو وأهل السنة أجمعون . فكيف  
يُتصور أنه يقولها ! » .

وإذن فإنّ الصّلاح وكذلك السبكي ينكرون أن يكون الكتاب للزّالي ، وابن تيميّة إنّما يرد عليها مؤكداً أنه له لمشابهة كلامه فيه بسأمر ما في كتبه . وحجج ابن الصّلاح والسبكي تتعلق بمضمون الكتاب ، وهي في الواقع حجج في غاية القوّة : إذ كيف يناقض الزّالي نفسه بين « التّهافت » وبين « المضمون به على غير أهله » ؟ بيد أن هذا التناقض ليس من الوضوح كما يصوّره ابن الصّلاح والسبكي .

صحيح أن الزّالي يقول في « الركن الأول في علم الربوبية » من هذا الكتاب : « فصل : الزمان لا يكون محدوداً » ، وخلق الزمان في الزمان أسر محال ، فالיום هو الكون الحادث في اللغة ، وأيام الله حيث قال : وذكرهم بأيام الله — مراتب مخلوقاته ومصنوعاته ومُبدعاته من وجوه : منها قوله : « في أربعة أيام » فيوم مادة السماء وصورتها ، ويوم : كواكبها ، ويوم : نفوسها . وقوله : « خلق الأرض في يومين » : المادّة والصورة ، ومادّة السموات ومادّة يروجها صورة واحدة ... » ( ورقة ١ ب من المخطوط رقم ٢٦٢ علم الكلام طلعت بدار الكتب المصريّة ) .

وهذا القول يتضمّن القول بأنّ الزمان قديم .

كذلك يقرر كتاب « المضمون » أن « القرآن صفة قديمة لا مثل له » ( ورقة ٣ ب ) .

أما عن « نقي الصفات » فقد ورد في الكتاب ما يؤيده حيث يقول : « فصل : يتخيل بعض كثرة في ذات الله تعالى من طريق [ ٥ ب ] تعدد الصفات . وقد صحّ قول من قال في الصفات : « لا هو ولا غيره » — وهذا التخيل يقع في توهم التغير ، ولا تغاير في الصفات ، مثال ذلك أن الإنسان يعلم

صورة الكتابة وله علم بصورة « بسم الله » التي تظهر تلك الصورة على القرطاس ، وهذه صفة واحدة ، وكالمثل أن يكون المعلوم تيمناً لها ، فإنه إذا حصل العلم بتلك الكتابة ظهرت الصورة على القرطاس بلا حركة يد وواسطة قلم ومداد . فهذه الصفة من حيث أن المعلوم انكشف بها يقال لها : تلم ، ومن حيث أن الألفاظ تدل عليها يقال لها : كلام ، فإن الكلام عبارة عن مدلول العبارات ؛ ومن حيث أن وجود المعلوم تتبع لها يقال لها : القدرة ، ولا تغاير ها هنا بين العلم والقدرة والكلام ، فإن هذه صفة واحدة في نفسها ، ولا تكون هذه الاعتبارات الثلاث واحدة ... »

أما نقي العلم القديم بالجزئيات فلم نجد له في الكتاب شاهداً يدل عليه وعلى كل حال فإن كتاب « المضمون » يثير مشكلات عديدة لا نستطيع هنا في هذا المجال الاستمرار في إثارتها وتحليلها .